

أمر عدد 768 لسنة 2022 مؤرخ في 19 أكتوبر 2022
يتعلق بضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 أبريل
1966 المتعلق بإصدار مجلة الشغل وخاصة على الفصل 3 منه،

وعلى مجلة الشغل وخاصة فصلها 134 و234،

وعلى الأمر عدد 247 لسنة 1973 المؤرخ في 26 ماي
1973 المتعلق بطريقة ضبط الأجور وخاصة على الفصل 3 منه،

وعلى الأمر عدد 1988 لسنة 2000 المؤرخ في 12 سبتمبر
2000 المتعلق بضبط تركيبة وسير عمل واختصاصات اللجان

الجهوية للشغل الفلاحي،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وبعد استشارة المنظمات النقابية لأصحاب العمل والعمال
الأكثر تمثيلا،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

وبعد مداولة مجلس الوزراء.

يصدر الأمر الآتي نصه:

الفصل الأول - يضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون للعمال
من الجنسين البالغين من العمر 18 سنة على الأقل
بـ 17.664 ديناراً عن كل يوم عمل فعلي.

الفصل 2 - تسند للعملة الفلاحيين من ذوي الاختصاص
والكفاءة منحة تسمى «منحة تقنية» ضبط مقدارها بصفة موحدة
مهما كانت أقدمية العامل كالاتي:

- بالنسبة للعمال المختصين: 0.942 د في اليوم.

- بالنسبة للعمال ذوي الكفاءة: 1.772 د في اليوم.

تضاف هذه المنحة إلى مقدار الأجر الأدنى الفلاحي المضمون
وذلك عن كل يوم عمل يباشر فيه العامل الفلاحي عملاً يستوجب
الاختصاص أو الكفاءة.

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11
أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى المقرر عدد 2037 لسنة 2022 المؤرخ في 12
سبتمبر 2022 المتعلق بتسمية العقيد صبرين الحبوبي مديراً
للميزانية والبرمجة والرقابة بالإدارة العامة للشؤون الإدارية
والمالية.

قرر ما يلي:

الفصل الأول - يسند للعقيد صبرين الحبوبي، مدير الميزانية
والبرمجة والرقابة بالإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية،
التفويض لتمضي بالنيابة عن وزير الدفاع الوطني كل الوثائق
الداخلية في نطاق مشمولات أنظارتها وخاصة:

- مطالب إلتزام الدفوعات،

- سندات الطلب،

- أوامر الصرف والتحويل وأذن المقايض،

- الأوراق المثبتة للمصاريف والدفوعات،

- تساخير النقل،

- شهادات القيام بمهمة بالخارج والمصادقة على جميع نسخ

الوثائق التي تخص شؤون الأفراد،

- مطالب ترخيص للتحويل،

وذلك باستثناء النصوص ذات الصبغة الترتيبية.

الفصل 2 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية
التونسية ويجري العمل به ابتداء من 3 أكتوبر 2022.

تونس في 3 أكتوبر 2022.

وزير الدفاع الوطني

عماد ميمش

بمقتضى قرار من وزير الدفاع الوطني مؤرخ في 19 أكتوبر
2022.

يعين العميد طبيب منير عزيز بن الشيباني مدير عام الصحة
العسكرية، رئيساً لبرنامج الإحاطة بالعسكريين بمهمة الدفاع
الوطني ابتداء من 1 نوفمبر 2022.

الفصل 3 . يتمتع العملة الخالصون بالوفقة أو بالقطعة أو بالمرود والذين يتقاضون مقابل المرود العادي أجرا يساوي الأجر الأدنى الفلاحي المضمون بزيادة في الأجر بمقدار يمكنهم من الحصول، مقابل المرود العادي، على الأجر الأدنى الفلاحي المضمون كما وقع تحديده بالفصلين الأول و2 من هذا الأمر.

الفصل 4 . تسلط على المؤجرين الذين يخالفون مقتضيات هذا الأمر العقوبات المنصوص عليها بالفصل 3 من القانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 أفريل 1966 المشار إليه أعلاه.

الفصل 5 . يجري العمل بهذا الأمر ابتداء من أول أكتوبر 2022.

الفصل 6 . تلغى جميع الأحكام المخالفة لمقتضيات هذا الأمر وخاصة الأمر الحكومي عدد 1070 لسنة 2020 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون.

الفصل 7 . ينشر هذا الأمر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 19 أكتوبر 2022.

رئيس الجمهورية
قيس سعيد

التأشير
رئيسة الحكومة
نجلاء بouden رمضان
وزير الشؤون الاجتماعية
مالك الزاهي

أمر عدد 769 لسنة 2022 مؤرخ في 19 أكتوبر 2022 يتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل.

إن رئيس الجمهورية،

باقتراح من وزير الشؤون الاجتماعية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 27 لسنة 1966 المؤرخ في 30 أفريل 1966 المتعلق بإصدار مجلة الشغل وخاصة على الفصل 3 منه،

وعلى مجلة الشغل وخاصة فصليهما 134 و234،

وعلى القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في 5 أوت 1985 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدواوين والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تمتلك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة وكليا، كما تم تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 69 لسنة 2007 المؤرخ في 27 ديسمبر 2007 المتعلق بحفز المبادرة الاقتصادية،

وعلى الأمر عدد 247 لسنة 1973 المؤرخ في 26 ماي 1973 المتعلق بطريقة ضبط الأجور وخاصة على الفصل 2 منه،

وعلى الأمر عدد 437 لسنة 1981 المؤرخ في 7 أفريل 1981 المتعلق بإحداث منحة إضافية مؤقتة في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل،

وعلى الأمر عدد 501 لسنة 1982 المؤرخ في 16 مارس 1982 المتعلق بالترفيف في الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 137 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية رئيسة للحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 138 لسنة 2021 المؤرخ في 11 أكتوبر 2021 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وبعد استشارة المنظمات النقابية لأصحاب العمل والعمال الأكثر تمثيلا،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

وبعد مداولة مجلس الوزراء.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول . يضبط مقدار الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية للعمال من الجنسين البالغين من العمر 18 سنة على الأقل كما يلي :

1 - بالنسبة للأجراء الخالصين بالشهر:

- نظام عمل 48 ساعة في الأسبوع: 459.264 ديناراً.

- نظام عمل 40 ساعة في الأسبوع: 390.692 ديناراً.

2 - بالنسبة للأجراء الخالصين بالساعة:

- نظام عمل 48 ساعة في الأسبوع: 2.208 د.

- نظام عمل 40 ساعة في الأسبوع: 2.254 د.

يتضمن الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية للعمال المضبوط أعلاه المنحة الإضافية المؤقتة في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل المحدثة بمقتضى الأمر عدد 437 لسنة 1981 المؤرخ في 7 أفريل 1981 المشار إليه أعلاه والمرفع فيها بمقتضى الأمر عدد 501 لسنة 1982 المؤرخ في 16 مارس 1982 المشار إليه أعلاه.

الفصل 2 . يتمتع العملة الخالصون بالوفقة أو القطعة أو المرود والذين يتقاضون مقابل المرود العادي أجرا يساوي الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن بزيادة في الأجر بمقدار يمكنهم من الحصول، مقابل المرود العادي، على الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن كما تم تحديده بالفصل الأول من هذا الأمر.

الفصل 3 . لا يمكن بأية حال أن يتقاضى العمال الشبان البالغون من العمر أقل من 18 سنة أجرا دون 85% مما يتقاضاه العامل الكهل.